الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/32/195
S/12391
30 August 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والثلاثون
البند ٢٨ من جدول الأعمال المؤقت*
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة موجهة الى الأمين العام

لي الشرف أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ موجهة الى سعادتكم من السيد نائل اطلاي ممثل دولة قبرص التركية المتحدة .

وسأغدو ممتنا اذا قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها احدى وثائق الجمعية العامة وتحت البند ٢٨ من جدول الأعمال المؤقت ، واحدى وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدتر ترکمان
السفير والممثل الدائم

* A/32/150 .

مرفـــق

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٧ موجهة من
السيد نائل اطلاي الى الأمين العـام

لي الشرف أن أرفق بهذا بيان المدعي العام لدولة قبرص التركية الصادر فـــي ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ فيما يتعلق بدستورية الادارة القبرصية التركية والمسؤولين المنتخبين فيها .

وسأكون ممتنا اذا تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والمادة المرفقة بها كوثيقة من وثائق الجمعيـة العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) نائـل اطلاي
ممثل دولة قبرص التركية المتحدة

تذييل

بيان للمدعي العام في دولة قبرص التركية المتحدة
صادر بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٧

لا يمكن لأى شطحة من خيال أن ترى في قبرص " حكومة قبرصية " واحدة قائمة على أساس دستورى ، اذ لا يقوم فيها اليوم مثل هذا الكيان . فمن الناحيتين القانونية والدستورية المحضتين توقفت حكومة قبرص الشرعية الممثلة للطائفتين عن الوجود عندما طرد الشركاء القبارصة الأتراك منها بقوة السلاح اعتبارا من ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ وحتى تموز/يوليه ١٩٧٤ . لقد دبّر الزعماء القبارصة اليونانيون انقلابا عسكريا ضد تمثيل الحكومة الدستورية للطائفتين (وبالتالي ضد شرعيتها) الا أن ذلك الانقلاب العسكرى لم ينجح نجاحا كاملا لان القبارصة الأتراك لم يقبلوا أبدا في مناطقهم حكم الادارة غير الشرعية فلم تمتد قوانينها في أى وقت الى المناطق القبرصية التركية . وهكذا ظل القبارصة اليونانيون منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ يحكمون أنفسهم في مناطقهم في حين تولى القبارصة الأتراك ادارة شؤونهم في مناطقهم المنفصلة . وكان المقصود بالمفاوضات بين الطائفتين التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٦٨ أن تحقق تسوية في قبرص ، فتعيد انشاء الحكومة الممثلة للطائفتين بموجب شروط متفق عليها وبذلك تعيد تأسيس حكومة قبرص الشرعية . وكانت هذه المفاوضات مستمرة عندما دبّرت الحكومة العسكرية في اليونان ، بالتعاون مع عملائها في القطاع اليوناني من قبرص ، انقلابا عسكريا ضد الادارة القبرصية اليونانية غير الشرعية وغير الدستورية . وحتى ذلك الوقت كان ١١ عاما قد مضى دون أن تطبق الادارة القبرصية اليونانية ، بأى شكل من الأشكال أحكام دستور عام ١٩٦٠ وتمثل لها .

فقد منح النائب القبرصي التركي لرئيس الجمهورية والوزراء القبارصة الأتراك الثلاثة في الحكومة اعتبارا من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ بالقوة من الوصول حتى الى مكاتبهم التي استولى عليها اليونانيون المسلحون . ولم يتمكن جميع الأعضاء الأتراك في مجلس النواب من حضور اجتماعات المجلس. وهكذا ، ودون وازع من ضمير ، دمّر الجومر ذاته لتمثيل الطائفتين ورفضت الشراكة الطائفية . واغتصب الجناح القبرصي اليوناني في الحكومة الممثلة للطائفتين لقب " حكومة قبرص " وأعلن على الملأ أن اتفاقات ودستور عام ١٩٦٣ ليست فحسب " غير شرعية ، ولا أخلاقية ، وغير مقبولة ، وغير ممكنة التطبيق ، ومستحيلة عمليا " بل انها " ماتت ودفنت " .

واعتقدت ما تسمى " بحكومة قبرص " ، والتي تألفت بالتالي من القبارصة اليونانيين مغتصبي السلطة غير الشرعيين ، انها " قتلت ودفنت " اتفاقات ودستور عام ١٩٦٠ فراحت تسيّر شؤون البلاد على هذا الاساس دون اعتبار للدستور على الاطلاق .

والواقع ان ايراد مثال واحد سيكون أكثر من كاف ليثبت دون أدنى شك الحقيقة الصارخة المتمثلة في كون الادارة القبرصية اليونانية لم تعتبر دستور عام ١٩٦٠ في أى وقت صالحا . فأى

محام يلقي نظرة على اليمين التي أداها رئيس الأساقفة مكاريوس عند تنصيبه رئيسا للجمهورية في ١٩٦٨ و ١٩٧٢ عندما افترضت " اعادة انتخابه " للرئاسة (رغم ان الطائفة التركية احتجّت على أن مثل هذا الانتخاب ستحيل قانونيا بموجب الدستور) يخن بنتيجة مؤداها أن هذه الادارة اليونانية (التي تدعي أنها " حكومة قبرص ") لم تحترم دستور عام ١٩٦٠ أي اهتمام . فالمادة ٤٢ من دستور عام ١٩٦٠ تنص على أن تكون يمين التنصيب كالآتي :

" أؤكد رسميا ايماني بالدستور وبالقوانين الصادرة بموجبه واحترامي لها والعمل على صون استقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها " .

أما يمين التنصيب التي اختار رئيس الأساقفة مكاريوس أن يؤديها في عام ١٩٦٣ فكانت من صياغته هو وكان نصّها (وفق ما هو مسجل في تقرير الامين العام عن عمليات الامم المتحدة في قبرص في الفترة الممتدة من ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٧٣ (أ)) كما يلي :

" أؤكد رسميا ايماني بقوانين جمهورية قبرص السارية في الوقت الراهن واحترامي لها وأنني سوف أمارس وظائف منصب رئيس الجمهورية وفقا لها " .

وأي شخص على اطلاع بسيط على مشكلة قبرص سيلاحظ على الفور أهمية الاسقاطات الواردة في اليمين الثانية . وهذا يجعل دراستها بمزيد من التفصيل أدناه في ضوء السياسة القبرصية اليونانية العامة بشأن قبرص أمرا واردا وله أهميته :

لقد أسقط رئيس الأساقفة تأكيده الالتزام بدستور عام ١٩٦٠ . وهذا الاسقاط ليس سهوا بسيطا ، فما هي مدلولاته ؟ ان الرسالة بالنسبة الى أولئك الذين يفقهون المشكلة القبرصية واضحة تماما : فلقد أقام رئيس الأساقفة ادارة قبرصية يونانية محضة بقوة السلاح وأحلها محل حكومة قبرص الشرعية الممثلة للطائفتين . فلو انه تمسك الى أقل حد بدستور عام ١٩٦٠ ، لاضطر الى التراجع عن موقفه (ونقصد الادارة اليونانية البحتة) الذي وصفه للجنرال غيزيكس في اليونان بأنه " الامر الذي يتلو الوحدة (الاينوسيس) مرتبة " . وهذا هو السبب الذي حدا به الى أن يعلن في أثينا في ١ شباط/فبراير ١٩٦٦ ، وفي الذكرى السنوية لاستفتاء الوحدة (الاينوسيس) أن " الاتفاقات تعتبر اليوم ملغاة ومدفونة . وليس باستطاعة تركيا أو أية دولة أخرى أن تنفث فيها الحياة مرة أخرى " . وكان الدستور جزءا لا يتجزأ من الاتفاقات ، وقد حرّما كلاهما ، أي الاتفاقات والدستور ، الوحدة (الاينوسيس) . فكان ذلك السبب الذي حمّل الزعامة اليونانية على محاولة تدمير أثرها عن طريق تدمير الدولة الممثلة للطائفتين . فلو أن رئيس الأساقفة مكاريوس قبل بالرأي القائل بأن الاتفاقات والدستور قائمة لكان نفى بذلك وجوده هو . ولكنه أفصح ، في البيان الذي أدلى به في اثينا في ١ شباط/فبراير ١٩٦٦ ، بصراحة تامة عن نواياه الحقيقية حين قال :

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والعشرون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٣ ، الوثيقة S/10940 ، الفقرة ١٧ .

" ان الزعامة القبرصية تبذل قصاراها من أجل تقصير الطريق الى الوحدة (الاينوسيس) . وبالصبر والمثابرة والشجاعة والتصميم سوف نتغلب على كل الصعاب ونجتاز كل العوائق لنبلغ الهدف المنشود . ففي عام ١٩٥٠ أسبغ علي ، بوصفي رئيس مكتب الاثنارك شرف تنظيم استفتاء الوحدة (الاينوسيس) . واليوم ، وبوصفي زعيم الشعب القبرصي ، أعتبر ذلك الاستفتاء ارادتي الشخصية . واعتقد أنني سوف أحقق بعون الله هذه الارادة تماما " .

ومضى رئيس الأساقفة الى القول أن هدف الكفاح لايزال الوحدة (الاينوسيس) ؛ وأوضح أنه اضطر الى توقيع اتفاقات زيوريخ ولندن لعامي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لمجرد الحؤول دون تقسيم الجزيرة . وفيما بعد ، في عام ١٩٧٣ ، أكد رئيس الاساقفة من جديد أنه لم ينحرف أبدا عن قسمه المقدس في عام ١٩٥٩ الذي أعلن فيه أنه لن يحمل لشيء سوى الوحدة (الاينوسيس) - تلك القضية التي أقسم أن يضحي من أجلها بحياته اذا اقتضى الامر . وهكذا رفض رئيس الأساقفة ، وقد لجأ الى قوة السلاح لازالة تلك " العوائق " - أي الاتفاقات والدستور - التي تقف في طريق الوحدة (الاينوسيس) بحزم وتصميم وطيلة الفترة الممتدة من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ الى تموز/يوليه ١٩٧٤ أن يتخذ أي اجراء من شأنه احياء تمثيل الدولة للطائفتين . ففضّل استمرار ادارته القبرصية اليونانية بوصفها " أقرب شيء الى الوحدة (الاينوسيس) " ولم ير أي ضرر في ترك الطائفة القبرصية التركية لمصيرها " كي تتحلل بمرور الزمن بفعل انفصالها الذاتي " على حد قوله . وهكذا فانه رغم ان تحدى ربع سكان قبرص (وكلهم قبارصة أتراك) للحكم القبرصي اليوناني غير الدستوري لم يحسن شيئا للزعماء اليونانيين ، فقد كان له أثر قانوني تمثل في ابقاء تمثيل الكيان للطائفتين أمرا حيويا . اذا فان سبب رفض رئيس الأساقفة تأكيد " ايمانه بالدستور واحترامه له " والعمل على " صون استقلال جمهورية قبرص وسلامة أراضيها " واضح جدا . فقد اعتبر الدستور " ميتا ومدفونا " مما يزيل بالتالي كثيرا من العقبات في طريق الوحدة (الاينوسيس) . وبما انه كان يتجه صوب الوحدة (الاينوسيس) فما الذي يحمله على أن يؤكد " صون استقلال وسلامة أراضي " الجزيرة ؟

لقد استهدف الانقلاب العسكري الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٧٤ الاطاحة برئيس الأساقفة مكاريوس وهو نفسه الذي لعب ، كما أوضحنا سابقا ، دورا انقلابيا ضد الطائفة القبرصية التركية الشريكة بموجب دستور قبرص . وبمعنى آخر فان انقلاب تموز/يوليه ١٩٧٤ ما كان ليحدث أن تغيير على الاطلاق من الناحيتين القانونية والدستورية أو من حيث موقف الشركاء الأتراك ، باستثناء أن الانقلابيين الجدد كانوا يفضلون اتخاذ اجراء عسكري سريع ضد القبارصة الاتراك في حين كان رئيس الأساقفة المعزول قد ترك القبارصة الأتراك يتعفنون مع مرور الزمن في مناطقهم محرومين من كل الحقوق والواجبات والمزايا القانونية والدستورية والمالية .

وعند هذه النقطة سيكون من الحكمة النظر في ناحية أخرى من المشكلة من حيث انقلاب عام ١٩٧٤ ودستورية أي شخص بعد ذلك .

لا يشك أحد في أن الانقلاب العسكري الذي دبّره الحكام العسكريون في اليونان في

١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ كان ناجحا . فقد خصصت جميع المناطق اليونانية للانقلابيين وتوقفت كل مقاومة لهم . بل حتى حظر التجول الذي فرض على المناطق اليونانية كان قد رفع في معظم الحالات. وبدأت التهاني تنهال على " الرئيس " الجديد من جميع المنظمات والشخصيات القبرصية اليونانية لانقاذه اياها من دكتاتورية مكاريوس . وكان رئيس الأساقفة مكاريوس قد فرّ من البلد ولم يكن هناك من يدافع عن حقوقه أو مركزه في قبرص . وفي هذه المرحلة بالذات استخدمت تركيا حقها الشرعي بموجب معاهدة الضمان وتدخلت في قبرص من أجل وضع حد لاستيلاء اليونان على قبرص وما يتبع ذلك من تدمير حتمي للطائفة التركية .

وبعد ذلك وقعت الأحداث التالية :

عندما أدرك الانقلابيون أنه ما من طريقة لوقف الأتراك عن الاستيلاء ، عند الضرورة ، على كل قبرص ، قدم نيكوس سامبسون - سفاح منظمة أيوكا الذي استولى على الحكم من مكاريوس - " استقالته وعندما " تولى " السيد غلافكوس كليريديس ، وكان وقتها رئيس مجلس النواب القبرصي اليوناني ، الرئاسة وقد حرص السيد كليريديس على ألا يحيي دستور عام ١٩٦٠ القائم على وجود طائفتين . ومثله مثل رئيس الأساقفة في عام ١٩٧٣ ، عمد الى أن يؤدي كذلك يمين التنصيب بنص ذي صيغة خاصة بل مضى في ذلك خطوة أخرى الى الامام فلم يؤد اليمين في مجلس النواب كما يتطلب ذلك الدستور ، ولكن أمام أسقف كان رئيس الأساقفة مكاريوس قد خلعه في وقت سابق .

وما حدث بعد ذلك هو التالي وهو أمر هام للغاية أيضا . فقد مضى السيد كليريديس ، الذي " تولى " الحكم من " السيد نيكوس سامبسون " في تسيير " حكومة " الأخير بما ضمته من وزراء انقلابيين لم يعين أحد منهم وفقا لدستور عام ١٩٦٠ الذي يتطلب توقيعي الرئيس ونائب الرئيس (المادة ٤٦) .

وعلاوة على ذلك ظلّ السيد كليريديس ولمدة تراوحت بين ثلاثة وأربعة أشهر من ذلك التاريخ يستخدم كلمة " الرئيس " مع توقيعه وليس عبارة " الرئيس بالوكالة " كما تقتضي المادة ٤٤ من دستور عام ١٩٦٠ . فلو كان السيد كليريديس " يقوم بأعمال الرئيس " لاقتصرت المدة القانونية لتوليه الرئاسة بالوكالة على ما هو محدد أيضا في المادة ذاتها بفترة ٤٥ يوما . ولكن السيد كليريديس واصل تولي منصب " الرئيس " الى ان عاد رئيس الأساقفة مكاريوس بعد ذلك بخمسة أشهر ليخطر ستمعسيه إثر خطاب ألقاه وهو ينحني فوق علم يوناني حجمه عشرون مترا بعشرة أمتار أنه عاد " ليتولى مهامه " . ويبدو ان تعديلات قليلة في الوزارة القبرصية اليونانية (افتقرت مرة أخرى الى التأييد بتوقيع نائب الرئيس وفق ما تقضي به المادة ٤٦ من دستور عام ١٩٦٠) كانت كافية لاقامة " حكومة قبرص الشرعية " ، ولكن ليس من أية ناحية قانونية أو دستورية أو سياسية . فلم تكن الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣ الى عام ١٩٧٤ قد تركت شيئا من بقايا دستور عام ١٩٦٠ ، وبذلك أصبح " تولي " رئيس الأساقفة مكاريوس نصاب الأمور مهزلة القرن . ان أكثر ما يمكن ان يقال في ذلك هو أن الطائفة القبرصية اليونانية قد قبلت ، بالتزكية ، أن يسيّر رئيس الأساقفة مكاريوس شؤون الادارة في الجانب اليوناني . أما بالنسبة الى قبرص ككل فلم يكن لذلك أي أثر قانوني أو سياسي أو دستوري .

ولذلك فان أى شخص يتولى اليوم أعمال " الرئيس " بالوكالة بانتظار اجراء الانتخابات لا يعمل الا " كرئيس " بالوكالة للقبارصة اليونانيين في الجنوب . وليس بوسع أية محاولة ، مهما كانت بارعة وفذّة ، أن تجعل مثل هذا " الترؤس " لغرض الانتخابات المقرر عقدها في الجانب القبرصي اليوناني منسجمة مع نص أو روح دستور عام ١٩٦٠ ، ليس لأن الزعماء القبارصة اليونانيين قد أعلنوا ذلك الدستور " ميتا ومدفونا " فحسب بل وكذلك لانه لم ينفذ بكل أجزائه الأساسية وبكل عناصره منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ . أما ان يدعي الزعماء القبارصة اليونانيين الآن انهم يجرون انتخابات لغرض انتخاب رئيس لقبرص بموجب دستور عام ١٩٦٠ وبمقتضاه فهو ادعاء كاذب ليس له أى سند قانوني أو دستوري .

وما قول الدول الخارجية بأن أى شخص ينتخب بموجب دستور عام ١٩٦٠ سوف يعترف به " رئيسا لدولة قبرص " الا تهرّب من المسألة لان القضية الحقيقية تتمثل فيما اذا كان الدستور ساريا وموجودا . ولكنه ليس ساريا أو موجودا :

(١) لان رئيس الاساقفة مكاريوس أعلن أن الدستور " مات ودفن " ؛ (٢) ولان عدم تنفيذه منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ حقيقة واقعة ؛ (٣) ولان الطائفة القبرصية التركية ، بوصفها شريكا مؤسسا في الدولة الممثلة للطائفتين ، اضطرت حرصا على انقاذ تمثيل الدولة للطائفتين الى وضع دستورها الجديد الخاص بها " بانتظار التوصل الى اتفاق مع القبارصة اليونانيين " من أجل اعادة انشاء حكومة ممثلة للطائفتين ؛ (٤) ولان اعتراف تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في مؤتمر جنيف في تموز/يوليه ١٩٧٤ بوجود ادارتين مستقلتين ذاتيا في قبرص ، كلها من الحقائق التي لا يستطيع أحد أن يتجاهلها عند معالجة المشكلة القبرصية .

اذا فان هناك ، من وجهة نظر قانونية ادارتين في قبرص . فاذا أريد لأى سبب سياسي دولي اطلاق لقب " حكومة قبرص " على أى من هاتين الادارتين فلن يكون ذلك الاسم صحيحا أو ملائما الا اذا اقترن بالنعت المناسب باضافة كلمة " الشمالية " أو " الجنوبية " اليه أيضا .

وفيما عدا ذلك فان معاملة الجنوب على أنه " حكومة كل قبرص " سوف يجعل القبارصة الأتراك غرباء عن هذه الحكومة بل وحتى متمردين عليها وهذا بالطبع هراء . فللطائفة القبرصية التركية بموجب معاهدات عام ١٩٦٠ مركز دولي معترف به وهو مركز الشريك المؤسس في حكومة قبرص الممثلة للطائفتين . وقد فشلت المحاولة القبرصية اليونانية المسلحة في تدمير هذا المركز طيلة الفترة من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ الى تموز/يوليه ١٩٧٤ بسبب استمرار المقاومة القبرصية التركية لليونانيين التي دفع القبارصة الأتراك ثمنها غاليا في الأرواح والممتلكات. وفي الساعة الاخيرة تحركت تركيا وأنقذت الدولة الممثلة للطائفتين . ولابد من اعادة تشكيل الحكومة الشرعية الثنائية التمثيل بين الطائفتين الشريكتين . أما الطلب من الجانب التركي في هذه المرحلة أن ينصاع الى الاقتراح غير الشرعي واللاأخلاقي الذى يعتبر الجانب القبرصي اليوناني حكومة لكل قبرص فيمثل ضغطا على الطائفة التركية لتنفصل نهائيا عن مغتصبي السلطة ، وهذا خيار مفتوح كبديل أمام العالم كله .

- - - - -